قائـلاً: «ان اعتـراف مصر بالدولة الفلسـطينيـة المستقلة هو أمـر طبيعي وعـادي. وعندما اعترفت مصر، فانها لم تضع [في اعتبارها] الشق الأول، أو الثاني، أو الثالث، من كامب ديفيد، لأن هذه الأمور قفزنا عنها كثيراً بالدعوة الى المؤتمر الدولي للسلام الذي يتخـطى اتفاقية كامب ديفيد بشقها الأول، والثاني. كل هذه الامور يجب ان نسقطها وننظر الى المستقبل، والى كيفية الوصول الى حل عادل للقضية الفلسـطينيـة وتحقيق الحقـوق المشروعـة للشعب الفلسـطيني» (من مقـابلة مع صفـوت الشريف، **الحـوادث**، العـدد ١٦٨١، ٢٠/١/١٩٨٩، ص ٣٧). وجـاءت الاشارة الأخرى من سوريا باتجاه مصر في اجتماع وزراء الزراعة العرب، في دمشق، حيث اتخذ «مجلس وزراء الزراعة العرب... قراراً، بالاجماع، باعادة مصر الى المنظمة العربية للتنمية الزراعيـة» (**الحيـاة**، ٢٠/١/١٩٨٩)؛ وقـد وافق الرئيس الأسد، شخصياً، على هذا القرار، ممّا دفع المجلس الى توجيه تحية خاصة الى الأسد في ختام اجتماعاته، في ١٩/١/١٩٨٩، ممّا ورد فيها: «ان قراركم التاريخي الموافقة على اعادة مصر العربية الى منـظمتنـا، لتـأخذ دورها القومي في مسيرة العمل العربي المشترك في المجال الزراعي، تأكيد على هذه المعاني القومية للتضامن العربي» (**المصدر نفسه**). وعلّقت صحيفة «الثورة» السورية على ذلك، فكتبت: «ان التضامن العربي مصدر قوة؛ ومن هذا الفهم والايمان العميق بالوحدة العربية وبالمصير العربي المشترك، كانت سوريا تلبّي أي نداء، وتستجيب لأي داع يدعـو [الى] الوحـدة، أو التضامن الحقيقي الفعّال الذي يصون حقوق العرب ويحرّر أرضهم» (**المصدر نفسه**).

وعلّق احد المراقبين قائلاً، ان عودة العلاقات الدبلومـاسيـة الرسميـة بين مصر وبعض الأقطار العـربيـة بدأت في أعقاب قمّة عمّان، أواخر العام ١٩٨٧؛ «واسـتـكملت عودة هذه العـلاقـات مع الأغلبية العظمى خلال العام ١٩٨٨؛ ولم يبق، في الواقع، الاّ استعادة هذه العلاقات مع سوريا وليبيا. وبعد ان كانت مصر هي التي تبدو معزولة رسمياً، فان هذين القطرين هما اللذان يبدوان معزولين في الوقت الحاضر. وتشير الدلائل الى ان عودة العلاقات مع سوريـا ـ على الأقـل ـ قد تتـمّ في العـام ١٩٨٩... ويمكن القول ان البيت العربي... والذي كان آيـلاً للسقوط خلال سنوات القطيعة الرسمية (١٩٧٧ ـ ١٩٨٧) قد تمّ ترميمه خلال العام ١٩٨٨. ومـع ذلك، لا تزال عمليات ازالة الانقاض وتدعيم الاسـاسـات لاضافة مزيد من الطوابق تحتاج الى عمـل دؤوب وخـلّاق وشجـاع طوال العام ١٩٨٩ والأعوام التالية. وعلى مصر، في هذا كله، مسؤولية كبرى؛ وعليها ان تكون الرائد في كل هذه العمليات الضرورية. عليها ان تكون الطليعة والضمير لأمتها العربية. هذا هو تحدي العام الجديد. فهل ترتفع مصر الى مستـوى هذا التحـدي ؟» (سعـدالدين ابراهيم، **القبس**، ١١/١/١٩٨٩، ص ٧).

هنـاك خلافـات بين السيـاسـتـين السـوريـة والمصرية، يلخصها الرئيس المصري، حسني مبارك، بأن «الاخـوة في سوريا لهم تفكيرهم الخاص، وهم أحرار في فكرهم، ولكننا لا نقبل ان يملي علينا أحد شروطه» (**الأهـرام**، ٢١/١/١٩٨٩). وفصّـل د. أسامة الباز تلك الخلافات، قائلاً: «هناك، بالفعل، اختـلاف في الرؤى. فنحن نرى ان هناك وحدة في المصلحـة ووحدة في المصير. هل الرؤيا مختلفة او متفقـة ؟ يبدو ان هناك بعض الخلاف، خاصة في تعـريفنـا لمفهوم المصالح القومية العليا، والتعريف السـوري لهـذه المصـالح. سوريـا، أيضـاً، لهـا سيـاسـات معيّنـة، ونحن لنا سياستنا؛ وتعترض سوريـا على بعض تلك السياسات في مجال معيّن، وأساساً ما يتعلق باتفاقات كامب ديفيد والسلام مع اسرائيل. ونحن، بدورنا، لنا تحفظات على كثير من السيـاسـات والاطروحـات السورية، مثل: الموقف السـوري من الحـرب الايرانية ـ العراقية؛ [و] الموقف السوري من القضية الفلسطينية، وليس من منظمة التحرير فقط؛ [و] الموقف السوري في لبنان؛ ومفهـوم سوريـا للتضـامن العربي، وما الأسلوب الفعّـال لتحـويل التضامن العربي من الشعار الى الحقيقة [؟] وما الحد المطلوب والمفروض وجوده بين الدول العـربيـة، لكـي يكـون بينهـا نوع من التضـامن [؟]... [و] الواضح ان تحقيق القدر الأدنى من الاتفـاق بين سوريـا والمنظمة يبدو انه يقتضي تغيـيراً في النـظرة السـوريـة والسيـاسـة السـوريـة... لقـد أكـدت التـطورات الاخـيرة ان الاهـداف المشتـركـة بين الاقـطار العـربية أكبر